مرزوق الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

المجلس وافق على المداولة الثانية التي تقضي بدعم مواد البناء بـ 30 ألفاً.. وأحاله للحكومة

زيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف دينار

كتب مصطفى كامل

مناقشات موسعة، وتعديلات من الحكومة والنواب، أسفرت في النهاية عن إقرار أول قانون يضمن زيادة مالية للمواطن في عهد المجلس الحالي، حيث وافق مجلس الامة في جلسته أمس، في المداولتين الاولى والثانية على اقتراح بقانون بمنح الحاصل على قرض اسكاني «مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء» بقيمة لا تتجاوز 30 الف دينار «علاوة على قرضه وأحاله الى الحكومة.

جاء ذلك بعد موافقة مجلس الامة على التصويت بالنداء بالاسم وفي مداولتين الاولى والثانية على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة بشأن الرعاية السكنية.

واسفرت نتيجة التصويت في المداولة الاولى على الاقتراح بقانون هذا عن موافقة 48 عضوا وامتناع عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ 49 عضوا فيما جاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في مداولته الثانية بموافقة 49 عضوا وامتناع عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ 50 عضوا.

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم قد اخذ موافقة مجلس الامة قبل طرح الاقتراح بقانون للتصويت في مداولتين اولى وثانية بنفس الجلسة استنادا للمادة (104) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وتنص المادة الاولى من الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 28 مكرر (د) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على ان «يمنح الحاصل على قرض للبناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تجاوز ثلاثون الف دينار كويتي بالاضافة الى القرض ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد الذي يشملها الدعم وكمياتها».

كما يقضي بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك التسليف والادخار «لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء والذين باشروا البناء بالفعل قبل صدور هذا القانون وما زالوا في مراحله المختلفة ولم يصلهم التيار الكهربائي وذلك لتحديد احتياجاتهم من المواد المدعومة بما لا يجاوز ثلاثون الف دينار كويتي».

ونصت المادة ايضا على ان «الحاصل على قرض لشراء سكن في حالة حاجته للترميم يخصص له رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تجاوز ثلاثون الف دينار كويتي وذلك بالاستثناء من شروط بنك التسليف والادخار» على ان «تعطى الافضلية للمنتج الوطني عند تحديد المواد المدعومة بنسبة لا تزيد على خمسة في المائة من اسعار المواد المماثلة من المنتج الاجنبي».

ونصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على ان «يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون».

في سياق متصل، وافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية أمس، على المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن دور الحضانة الخاصة.

وقرر رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عدم احالة مشروع القانون هذا الى الحكومة لحين التحقق من صياغته ومطابقة مواده لما وافق عليه المجلس في جلسته امس.

واسفرت نتيجة التصويت بالنداء بالاسم على المداولة الثانية على مشروع القانون عن موافقة 42 عضوا وامتناع خمسة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ 47 عضوا.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم جلسة مجلس الامة على تعقد في الرابع من شهر فبراير المقبل.

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة التاسعة والنصف بعدما رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

وانتقل المجلس الى التقرير السادس للجنة المالية والاقتصادية عن الاقتراحين بقانونين في شأن القرض الاسكاني.

عبدالحميد دشتي: قانون الحضانات جاهز وباق لكم التصويت عليه.

الرئيس الغانم: سنصوت عليه بعد القرض الاسكاني.

يوسف الزلزلة: الناس تنتظره منذ فترة، واشكر النواب والحكومة في استعجال التقرير، القرض الاسكاني ننظر اليه هل هناك حاجة، ونستغرب من يقول ان تكلفته باهظة، علما بانه لا يعطى الا لمستحقيه، هناك غلاء فاحش، وعلى وزير التجارة ان يفعل دور حماية المستهلك، بما تسخر شراء سلع البناء في الامارات والسعودية، عندما طلبنا رفع القرض من 70 الى 100 الف وهي لا تكفي، وعلى الحكومة استيعاب الفكرة نحن لا نريد «فسفسة» الاموال «خاصة» علينا ببعض الارقام وبعض النواب صدقوا الحكومة، وهي تفسفس الاموال مليار هنا ومليون هناك وبعض النواب صدقوا تكلفة القرض مليار، وبعضهم يقول قوانين شعبوية هذه قوانين مستحقة، وتقرير اللجنة المالية 30 الفا لا يحل الاشكال والنائب اللي مو عاجبه خل يقول واحنا نتصرف معاه، الحكومة ما تبي تزيد زين عليها تحط سقف للسلع الانشائية ولكن يقوم التجار بوضع الاسعار دون رقيب ولا حسيب، وعندما قدمنا القانون القرض 200 الف ما راح ينفع اذا زادت الاسعار، انتبهوا من مكر حكومي اللي تبي تقر ببدائل وتاتي بارقام للتخويف من الزيادة.

عبدالله التميمي: اللجنة المالية اجتهدوا بان لزيادة بدعم الموارد الانشائية الا ان التوجه الشعبي للزيادة من 70 الى 100 الف، لان دعم السلع سيكون في صالح التجار، ونخشى ان يكون المواطن محدود الدخل فريسة التجار، ونطالب بالزيادة الى 100 الف رغم انها لا تبني وحدة سكنية، والمواطن وقع بين تعثر الحكومة

الوزير العبدالله متحدثا خلال الجلسة

العبدالله: المساعدات الخارجية لا تشكل اكثر من 2 في المئة من الميزانية العامة

في زيادة القرض وجشع التجار، نحن احرص من الحكومة على المال العام، مليارات كويتية تذهب هبات هنا وهناك ومع المواطن نقتصد عيب وغالبية النواب مع الزيادة والحكومة تخاف من التجار ولا تخاف من الشعب.

صالح عاشور: معظم القوانين المتعلقة بالمواطن فيها تسويف من الحكومة، هذا الاقتراح مقدم من المجلس المبطل الاول وثواب الشعب لا يستطيعون اقرار هذا القانون، ومثل هذه القوانين لا يجب التسويف فيها سنوات، الهبات يتخذ فيها القرار اسرع من الوقت 70 الف اقر لما كان البترول يباع البرميل بـ 6 دولار الآن البترول يباع بـ 120 دولارا، طبيعي مواد البناء تتصاعد لأن سعر البترول زاد على الدول المصنعة، والمواطن هو من يتحمل المواطن الفارق ويعني الذهاب الى البنوك للاقتراض والبنوك سرطان استحوذ على رواتب الكويتيين وهي اخطبوط لا تستطيع السيطرة عليها حتى قانون الاسرة لم يطبق كمواطن اسقط قرضه لا يتجاوزون الخمسة آلاف، 30 الف مواد مدعومة والاولوية للمنتج الكويتي يعني ندخل في موال ليس له اول من اخر، ممثلو الشعب لازم يوافقون على اصل القانون، وهي الزيادة الى 100 الف، نحن قدمنا طلبا بذلك وهي بالكاد تبني بيتا واي فلسفة من الحكومة يجب ان لا نقبل به، ومن المفترض ان القرض الاسكاني يتساوى فيه الرجل والمرأة فلا يتميز بين الرجل والمرأة وفقا للدستور لان المرأة الآن لا تحصل على اكثر من 45 الف.

خليل الصالح: نحترم راي اللجنة المالية ولكن لنا رأي آخر، المواطن الكويتي تحت الاربعين ليس لديه بيت، المواطن اصبح غريبا في موطنه، الزيادة واجبة بسبب سعر النفط الذي كان 30 واصبح 50 دولارا.

اتمنى من وزير التجارة ان يضع آلية للاسعار ويجب على الحكومة ان تعيد النظر في آلية العمل بخصوص القرض الاسكاني والمرأة تمنح 45 الف دينار وطبعات ذلك لا يكفي، القضية الاسكانية جوهرية وزير الاسكان يجب ان يذهب الى توزيع القسائم ويكون له دور مع هيئة الاسكان.

عبدالحميد دشتي: حق دستوري للاسرة ومبلغ القرض عل وعسى يعين المواطن في الحصول على بيت، والحكومة تتراخى في مواجهة التجارة وهناك قانون يحدد السلع والخدمات، الحكومة تحاول ان ترهبنا وتخوفنا من خلال المليارات التي تضخها في تكلفة زيادة القرض الاسكاني وهي تساعد الدول الشقيقة والصديقة بالمليارات ولا اعتراض ولكن لما يتزامن ذلك مع حق مواطن وتبخل عليه، ونلتف نقلص فترة الانتظار التي بلغت 17 عاما، كيف نبني مدنا جديدة يامعالي وزير الاسكان، لازم نستفيد من المبادرات التي يطلقها الشباب.

وهناك اصحاب عمارات لا يؤجرون للكويتيين وهذا تمييز عنصري هذا عيب ولا يمكن ان نقبله.

سيف العازمي: القرض الاسكاني هو حماية للمواطن من جشع التجار، وانا مع تقرير اللجنة المالية بدعم مواد البناء بـ 30 الف دينار، وقاطعه يوسف الزلزلة فرد عليه: انت الظاهر تتلقى التعليمات من الخارج.

واطالب بدعم المواد العوازل وقاطعه صالح عاشور فرد سيف: نحن ندري ياعاشور انت والزلزلة تبون تحلون المجلس وتتلقون تعليمات ونحن مع المواطن ودعم السلع.

علي الراشد: قضية الاسكان والقرض الاسكاني تهم المواطنين واولوية المجلس والحكومة ولكن للاسف لا نجد الا كلاما انشائيا ولا تطبيق او مصداقية، الاراضي موجودة والقوانين والاموال اذا ماذا يؤخر حل المشكلة، نقترح زيادة القرض من 70 الى 100 الف قدمنا عام 2008 ومعانا محمد العبدالجاد والدولة لا تضبط رفع الاسعار، ولا جدية في الرقابة، الاراضي ارتفاعها مخيف والاسعار في ارتفاع، لا حل من الحكومة استغرب من رئيس الوزراء عندما قال في كلمته لسمو الامير نعاهدك ما يخشى القوانين ذات الكلفة المالية، قال نعاهدك باصاحب السمو بحل المشكلة الاسكانية والصحية والتعليمية وما يجوز كل وزير ياتي يغير المنهجية والخطة.

الحكومة لازم تعي وسمو الرئيس لازم يعي اننا في سباق مع الزمن ونحن في سباق تتابع ولي من يستلم يعود إلى أول الخط، نحن بحاجة ماسة الى حل المشاكل، الغريب النظريات الاكتوارية لا تطبق الا على المواطن ولما تكون مناقصات مليارية ياحلوها على قلوبهم ولما زيادة للمواطن قالوا عجز، يجب ان تكون لنا وقفة هل نريد حل مشاكل الناس، وضعوا حلول وما راح نشوف مطالبات للمزايدات.

مقترح اللجنة زيادة الدعم واضح انه تستطيع ليس وزارة التجارة تحدد الجهات التي تذهب اليها الاموال علينا ان نرفض تقرير اللجنة المالية ونطرح مقترح اعطاء المواطن 30 الف كاملا، او يمنح المواطن الخيار ان كان يريد دعما للمواد او زيادة القرض، اما تقرير اللجنة المالية يخدم التجار وتستطيع ونحن نثق بالدكتور المدعج نضمن ان يبقى الوزير، لانه ماشية كل 6 اشهر وزارة.

عطوا الفلوس لأهلها ولا تكونوا اوصياء عدم ثقتنا باستقرار الحكومة والتنفيع السافر لبعض التجار.

حسين قويعان: القرض الاسكاني مشروع شعبوي، لكن اليوم نجي للقاعة والمدرجات فاضية امس صوتنا على الكويتية والمدرج مليان، واليوم فاضية لان المواطن لم يعد لديه ثقة بالمجلس ويعرف كيفية تعامل الحكومة مع هذه القوانين وهي من توزع المليارات الى الدول، وهي تماطل في القرض الاسكاني الحكومة نفسها، شهر 3 عام 2013 وافق مجلس الوزراء على زيادة القرض الاسكاني لنشر الحكومة يقول ان الزيادة تحدث عجزا، والحكومة وافقت على القانون قبل 10 اشهر علما بانها نفس الدراسات وهذا الكلام لا ينطلي على الشعب واتمنى ان لا ينطلي على النواب واستغرب

وتعقيب من الوزير العمير

العمير: دولتنا تظلم عندما تقارن مع الآخرين والتقارير تقول إنها أرخص الدول الخليجية بالمعيشة

ميزانية الدولة تناقش بكل تفاصيلها عند حكيم المجلس السيد عدنان عبد الصمد

المكافآت التشجيعية في «النفط» قيد المراجعة قبل تسلمي الحقيبة ونتطلع إلى حلول لها بلا إفراط أو تفريط

الهاشم: إذا بقارن الكويتي مع جيبوتي أكيد المواطن الكويتي أحسن لكن مع الامارات أو عمان مو أحسن

حوار حكومي - حكومي

الحريجي: ليخير المواطن إما الحصول على 30 ألف نقدا أو مواد مدعومة وهذا أقل ما نقدمه

اعتراض نيابي